

تحت الجهر

مؤتمر الحوار.. هل نحن جاهزون!!؟

<> تبرز إلى السطح اليوم قضية عودة رؤوس الأموال والأصول اليمنية المهاجرة على أشدها في ظل الواقع الراهن الذي يعيشه اليمن في ظروف غامضة وصعبة بل وتدخلات خارجية إقليمية ودولية في الشأن اليمني الداخلي والخارجي وهذه المرحلة الحرجة تتطلب من الدولة ومن كل القوى السياسية والعشائرية والحزبية والدينية وإلى إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإلى بذل مزيد من الجهود لتهيئة المناخ المناسب والملائم لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ يوم 18 مارس 2013م للم الشمل اليمني والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الفرقة والانقسام والعمل بقوله تعالى «واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...» إلى آخر الآية الكريمة، فاليمن هو أحوح ما يكون اليوم لعودة رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة لإخراج اليمن من عتق الزحاجة وإرساء اقتصاد يميني حديث.

يعتمد كثير من رجال المال والأعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار سواء أكان ذلك في بلدهم الأصل أو في بلد المضيف لهم ولاستثماراتهم على طبيعة القوانين والإجراءات والتعاملات القائمة المنظمة للاستثمار غير أنه قد جرت العادة أن تحدد هذه الإجراءات كل ما هو متعلق بقضايا الاستثمار وقوانين العمل والقوانين الضريبية والجمركية ونسبة ملكية المواطنين وغيرهم من المنشآت والشركات والمؤسسات الوطنية بحسب طبيعة كل قطاع اقتصادي وفي إطار هذه الملكية يجب كل مستثمر أن يتصرف على طبيعة وطريقة التعامل في المستقبل وعلى طريقة الإجراءات المنظمة التي سوف تتم وتضمن ملكيته وعلى حجم العوائد البرحية له في تلك المؤسسات بعد قيامها، وهذه الرؤية تشكل بمحملها حافظاً لاتخاذ المستثمرين قراراتهم بشأن الاستثمارات، ولذا فإن البلدان المستقبلية أو الجاذبة لتلك الاستثمارات تعمل دائماً على توضيح ذلك في تشريعاتها وقوانينها وتقرارها الاقتصادية بصورة شفافة وواضحة، أما في الحالة



أحمد سعيد شهاب

اليمنية فلا توجد مثل هذه الإجراءات حتي اللحظة كما أنه لا توجد أي بنوك للمعلومات أو قاعدة بيانات أو تصورات مشتركة بين الجهات الرسمية المعنية وبين أصحاب رؤوس الأموال اليمنية المحلية أو المهاجرة في الخارج أو أي استثمارات أخرى أجنبية لتضع سلات استثمارية متنوعة ضمن البرامج والخطط القادمة للحكومة أو عبر إنشاء وإقامة سلسلة من البنوك والصناديق الاستثمارية المتخصصة المتعلقة للاستثمار في البنى التحتية أو في القطاعات الاقتصادية الواعدة كقطاع الزراعة والصناعة أو التعدين والإسكان والسياحة.

ومن الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى أن أي أموال خرجت من بلدها أو أنها تكونت في بلد المهجر لا تكمن جدواها مجرد دعوتها فقط للعودة إلى وطنها الأصل وإنما أيضاً في إمكانية استيعابها وتوجيهها التوجيه الصحيح والسليم لاستثمارها في مشاريع إنتاجية مثمرة وفي مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال الحصول على التقانات والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها واستثمارها أيضاً في تنمية الموارد البشرية وفي مجال أي مشاريع اقتصادية أخرى محدية بحسب أولويات واحتياجات هذه البلدان، فالأموال المهاجرة عندما تعود إلى بلدها الأصل ينبغي أن لا ينظر إليها كأصل مالي فحسب وإنما أيضاً كأداة مهمة جداً للإسهام في تحقيق وتنفيذ الأهداف الوطنية في الشأن الاقتصادي والاجتماعي غير أنه يقال في المثل العربي المعروف (إذا عرف السبب بطل العجب) لكن يبدو أن المثل هنا قد عكس في اليمن وصار «إذا بطل العجب ظهر السبب» لاعتبار أننا نمر اليوم بمرحلة جديدة ليست فقط مرحلة تحول من حال إلى حال وإنما أيضاً أن هذه التطورات والتغيرات الجارية منذ انطلاق الثورة الشبابية السلمية في فبراير 2011م وما نتجت عنها من لقاءات ومؤتمرات كان آخرها هو مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي لا يزال يمر بجراه ويشير إلى مستقبل مشرق وأفضل لكل اليمنيين إن شاء الله تعالى خصوصا أن ما سوف يسفر عنه هذا المؤتمر بكل نتائجه والذى نأمل أن يكون فيه للقضية الاقتصادية محور وحضور حقيقي، فاليمينيون جميعا ينتظرون اليوم إلى هذا المؤتمر وما سوف يسفر عنه هذا الحوار الشامل ويعقبه من إصلاحات حقيقية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي إعادة هيكلة كل مؤسسات الدولة رغم أن برامج الإصلاح السابقة بمختلف اتجاهاتها خلال العقود الماضية قد أثبتت أنها كانت عبارة عن فقاعات عديمة النفع لم تغير شيئا من واقع حياة اليمنيين أو في أسلوب معيشتهم فقضايا البطالة والفقر تزداد يوما بعد يوم أكثر سوءا وتأزما وتعقيدا كما أن قضايا البنى التحتية وعلى رأسها قضية الخدمات مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي وقضية الصحة والتعليم لا تزال تتربع ضمن أهم أولويات القضايا والمشاكل التي يعاني منها كل مواطن وكل أسرة يمنية حتى اللحظة. كما أن معاناة المغترب اليمني ليست في منأى عنا في بلد المهجر فقط وإنما أيضا في تلك الإجراءات والقوانين المجحفة بحقهم من قبل السفارات والقنصليات اليمنية المتواجدة في الخارج إلى المنافذ والموانئ اليمنية كالمطارات والمنافذ الحدودية البرية والبحرية وتنتهي عند شيخ القرية. فهذه جميعها سبليات يجب أن تنتهي وتبدلها بالبيات وقضايا أخرى إيجابية تربط المهاجر بوطنه وأهله، فكل هذه العقبات والعوائق قد جعلت كثيرا من المهاجرين وخصوصا منهم رؤوس الأموال أن يتحفظوا ويحجموا عن استثماراتهم المتوقعة لاعتبار أن هذه الاستثمارات تواجه اليوم الكثير من الصعوبات والعوائق على أرض الواقع.



خسارة المزارعين تجاوزت 64 مليار ريال

مخاوف من مهاجمة حشرة الطماطم لمنتجات زراعية أخرى

المواصلات والنقل وعموما الشتلات والإرساليات النباتية، كما أنه من الصعب مكافحة الآفة بالمبيدات لأنها اكتسبت مناعة من المبيدات التي رشت عليها في الدول الأخرى لذلك لا يتم القضاء عليها إلا من خلال مكافحة الحيوية والطبيعية وهي مكلفة جدا وهذه الطريقة أثبتت فعاليتها على مستوى العالم.

إضافة إلى أن هذه الحشرة مستوطنة وليست مثل الجراد تنتهي بسرعة وقد تستمر مكافحتها إلى قرابة خمس سنوات، مبينا أن الوزارة تعتمد تأسيس مختبر للمكافحة الحيوية وإنتاج الأعداء الحيوية التي تقضي على آفة حافرة الطماطم.

أسعار الطماطم

تتجه أسعار الطماطم حاليا نحو الارتفاع نظرا لقلعة العرض نتيجة إصابة المحصول وتزايد الطلب في الأسواق المحلية وبيع الطماطم حاليا ما بين 300-500 ريال وهو رقم ربما يكون كبيرا مقارنة بالمواسم السابقة والتي كان يصل فيها الكيلو مثل هذه الأيام الصيفية لأقل من 100 ريال، ويقول فهد القاضي تاجر ومسوق في سوق صنعاء المركزي بالسنتين الشمالي بصنعاء إنه يلحظ ارتفاع الأسعار يوما بعد آخر ويرجع ذلك لضعف الإنتاج من المناطق الرئيسية في مارب وتهامة ونمار في مثل هذه الأيام نتيجة لإصابة المزارع بالمرض.

الاستيراد

لا يبدو التجار متحمسين لمسألة الاستيراد من أساسها فهي كما يقول التاجر القاضي غير مجدية حيث يخشى من تعفن الطماطم المستوردة نتيجة لضعف التسويق وقلة الخبرة وأيضاً عدم امتلاك تلالجات كبيرة لحفظها وتسويقها بالسرعة المطلوبة. ويرى ذلك التاجر أن الاستيراد سيكون وبالا على المزارعين والزراعة في اليمن فهو سيقضي تماما على ما تبقى من بقية المزارع الطماطم وسينهي زراعة أصيلة في اليمن بعمل بها مئات الآلاف من الناس ويدمر حياتهم.

ويؤكد هذا الاتجاه المهندس الزراعي ماجد المتوكل خبير الإرشاد الزراعي بالقول أن الطماطم في اليمن يتميز بأنه منتج دائم في اليمن نتيجة لتعدد الظروف والمناخات الملائمة لزراعة طوال العام وهذا يجعل المستهلك يحصل على منتج طازج يوميا من زراعة بلده فيما سيؤدي الى الاستيراد لقتل هذا المحصول ويؤدي الى تضرر مليون عامل ما بين مزارع عمالة زراعية ومسوقين وبائعين في طرق وعلمهم.

الدليل العلمي

وبحسب الدليل التفريقي الصادر عن منظمة الفاو حول حافرة الطماطم فإن الحشرة الكاملة تعد فرائشة ليلية تتشط

يتذكر مزارع محصول الطماطم في اليمن تلك المواسم الهائلة التي كانوا يجنون منها ما يزيد عن 250 ألف طن سنويا، واليوم وبعد أن غزت حشرة التوتو إيسلوتا مزارعهم لم يعد بمقدورهم إنتاج شيء يذكر سوى أشياء بسيطة ربما لا تصل 10% مما كان يسبب غزو هذا العدو القاهر دون رحمة.

التوتو إيسلوتا هي حشرة تعني باللغة العربية حافرة الطماطم وهي حشرة دخلت اليمن عبر شحنة من الطماطم عام 2011م يعتقد أنها قادمة من السعودية أثناء الأزمة اليمنية فاستوطنت المزارع اليمنية وتقوم بحفر أعغان وجذور وورق في شجرة الطماطم وتقضي عليها في غضون أيام وحتى الآن لم يستطع أي مبيد حشري كيميائي أو طبيعي القضاء عليها وتعد في قاموس منظمة الأغذية والزراعة الفاو كارثة بامتياز لم تسلم منها الدول الكبرى ولا الدول النامية.



تحقيق / أحمد الطيار

خسائر بالجملة

محصول الطماطم في اليمن يعد في حكم المنتهي منذ العام 2012م وهناك بحوث وتجارب وخططات يقوم بها مهندسون زراعيون في مراكز البحوث الزراعية لكنهم لا يزالون في طور البحث فيما لم تصل حتى الآن المساعدات والمخ التي وعد بها المانحون منذ فبراير الماضي ويخشى أن يكون هذا العدو الزراعي قد قضى تماما على الإنتاج في محافظات صعدة ومارب وعمران ولحج ونمار وتهامة، فيما تتجه وزارة الزراعة والري لفتح باب الاستيراد وهو ما يعني تضاعف خسار اليمن إلى أكثر من 64 مليار ريال على أقل تقدير ناهيك عن فقدان العمالة الزراعية في إنتاج هذا المحصول لوظائفه إضافة للخسارة الغذائية التي تلحق بالأمن اليمنية والتي تعتمد على الطماطم لصنع وجبة غذائية تخلط مع اللبن وتكون وجبة للكثير من الفقراء على وجه الخصوص.

البيدات

أثبتت التجارب أن استخدام المبيدات الكيميائية المعروفة غير فعالة مطلقا ولم يتم التوصيل لمبيد حشري فعال في أي دولة في العالم حتى وإن تم إجاده فنتيجة لظروف وطبيعة المناخات في اليمن ما يجعل الحشرة لاتتأثر بها وهذا ما هو حاصل حاليا، ولذلك وجدنا أن المزارعين في حالة ذنوب كبيرة من هذه الحشرة وهم يشعرون بالتعاسة فعلا لأن الحشرة تقضي على الشجرة وتدخل حتى ثمار الطماطم وتقوم بحفره بصورة تدعو للجدل وتستمر طيلة اليوم في أكله دون هواده.

ابتكارات

يعمل المهندسون الزراعيون في مراكز البحوث على دراسة الحشرة وتجربة العديد من البيدات عليها وهناك تقدم يذكر في محطة المرتفعات الشمالية حيث يكسر المهندس وجيه المتوكل المسبق الوطني لمكافحة هذه الحشرة مع زملائه المهندسين جهودهم رغم ضالة الدعم والمساندة من وزارة المالية لمشاريعهم وللهيئة بشكل عام وضمن جهودهم ونزولهم الميداني يعملون على إيجاد مبيد

أحمد حسن

قال نائب السفير الكوري بصنعاء السيد لي سانج مين أن وفدين تجاريين كبيرين من رجال الأعمال والغرف التجارية الكورية سيزوران اليمن هذا العام لبحث فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين. وأضاف السيد لي أثناء لقائه برئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكوس أمس بمقر الغرفة: إن جمهورية كوريا المهمة بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع اليمن فاليمن تعتبر من ضمن الدول الأولى بالرعاية من الحكومة الكورية منذ زمن.

وقال: هناك أيضا ميزة قدمتها الحكومة الكورية للمنتجات اليمنية بإعفاءها من الرسوم الجمركية وأتاح الفرصة لدخول الأسواق الكورية في إطار علاقته المتميزة وتحسين فرص انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، داعيا

رجال الأعمال اليمنيين لاستغلال هذه الميزة والعمل على تطوير العلاقات التجارية مع كوريا. ولفت السيد لي إلى تلعب رجال الأعمال وأعضاء الغرفة التجارية الكورية لفتح علاقات اقتصادية مثينة مع نظرائهم اليمنيين خصوصا في مجال الاستثمارات والتصنيع والتدريب والتأهيل، موضحا في تصريح لـ «الثورة» أن كوريا الجنوبية تعد الشريك التجاري الأهم لليمن في استيراد الغاز حيث تحصل على 8 شحنات سنويا وبأجل أن تحقق المفاوضات بين الشركات المختصة بالفاز حلا عادلا أثناء المفاوضات التي ستتم في العام المقبل.

وقال: إن العديد من الشركات الكورية لديها الرغبة بالاستثمار في اليمن لكن نظرا لضعف عملية الاستقرار خلال العامين الماضيين لم تكن الظروف مواتية مطلقا فيما بدأت مناخات الاستقرار بالنحسن في اليمن وهذا ما يجعلنا نبدأ خطوات الترتيب لزيارات الوفود التجارية الكورية لليمن.



كما أكد الجانب اليمني حرصه على الاستفادة من الخبرات الكورية في تأهيل مخرجات التعليم اليمنية بما يتناسب مع سوق العمل وطلب من الجانب الكوري المساعدة في إيجاد خبراء لنقل الخبرات الكورية لكوادر القطاع الخاص اليمني. وأوضح أنه بحث موضوع تعديل أسعار بيع الغاز اليمني للأسواق الكورية ونقحهم نائب السفير الطب الشعبي اليمني وأفاد بأن المفاوضات سبتبدأ في بداية العام 2014م.

وأضاف: إن الكوريين يمكن أن يكون لهم دور في الاستثمارات النفطية ومجالات الطاقة خصوصا وخبرتهم في هذا المجال كبيرة كما يمكنهم أن يستفيدوا من الموقع اليمني المتميز لإنشاء صناعات متنوعة في اليمن والاستفادة في تسويقها من القرن الأفريقي ودول الخليج القريبة من اليمن.

حضر اللقاء مدير الغرفة التجارية الصناعية محمد زيد المهلا والدكتورة نجاة جمعان رئيسة مكتب سيدات الأعمال.

وفود تجارية واستثمارية كورية تزور اليمن قريبا